

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة  
الجلسة ١٥  
المعقدة يوم الخميس  
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢  
الساعة ١٥:٠٠  
نيويورك

## محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

(النمسا)

السيد كرنكل

الرئيس :

(هنغاريا)

السيد ديكاني

فيما بعد :

(نائب الرئيس)

(النمسا)

السيد كرنكل

فيما بعد :

(الرئيس)

## المحتويات

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

- (١) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين  
والمعوقين والأسرة (تابع)
- (ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.3/47/SR.15  
30 November 1992  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(٤) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والامرة (تابع) A/47/214-E/1992/50 و A/47/216-E/1992/43 و A/47/339 و 415 و 369 و A/AC.3/47/4

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) A/47/87 و A/47/80-S/23502  
و A/47/312-S/24238 و Corr.1 و A/47/232-S/24025 و A/47/88-S/23563  
و 391 و 381 و 379 و 349 و 344 و A/47/369 و A/47/356-S/24367 و A/47/339  
و 415 و Corr.1

١- السيد اوواتارا (ماللي) : قال إن بلده ترحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة للحالة الاجتماعية في العالم ، مع تركيزها على الناس .

- ٢ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بمسألة الشيخوخة ، فإن المجتمع المالي يولي قدراً كبيراً من الاحترام لـكبار السن ، نسبة لما لديهم من معرفة ثمينة تجعلهم بمثابة مكتبات حية في مجتمع لا تزال التقليد المتدادلة فيه هي الأداة الرئيسية لنقل المعرفة . وذكر أن ثمة حدثين هامين يميزان النهج الجديد إزاء مسألة الشيخوخة في بلده . فأولاً ، أصدرت حلقة دراسية وطنية بشأن كبار السن وشحة ختامية ، استناداً إلى خطة العمل الدولية للشيخوخة . اقترحت فيها سلسلة من التدابير في مجالات الأسرة والحماية الاجتماعية والصحة والتنفيذية والاسكان والبيئة والثقافة والتعليم والدخل والعمالة . وثانياً ، تم منذ عهد قريب إنشاء وزارة جديدة انيطت بها المسؤولية ، في جملة أمور ، عن وضع استراتيجية وطنية لـكبار السن .

- ٣ - وذكر أن مالي انشأت آلية وطنية للمسنين ، ولكن مبادراتها مستظل محدودة بدون دعم دولي . وذكر أن حكومته تؤيد الأهداف العالمية للشيخوخة خلال العقد المقبل . وقد اشتركت في تقديم قرار الجمعية العامة ٩١/٤٦ . وأكد أن مالي مصممة على إقامة مجتمع تثام فيه الامكانية لتجريم كبار السن المحسنين من استغلال طاقاتهم الكامنة .

٤ - السيد مازلان (ماليزيا) : قال إن السبب الجذري وراء المشاكل الاجتماعية هو الافتقار إلى الموارد اللازمة لتحسين الأحوال الناشئة عن انعدام التنمية الاقتصادية . وأضاف أن انتشار الفقر ، لا سيما في البلدان النامية ، هو المشكلة الطاغية التي تعرقل الجهود الرامية إلى تحسين التنمية الاجتماعية ، وأن انتشارها يجعل تحقيق الديمقراطية أمراً عسيراً ، مما يؤثر على استقرار المجتمع الدولي . ومن ناحية أخرى ، شرعت بعض البلدان في برامج للتنمية الاقتصادية على حساب التنمية الاجتماعية . ومثال ذلك أن الناس شردوا بحثاً عن الوظائف والحركة الاجتماعية ، مما أدى إلى اضعاف الهيكل التрадيية للأسرة . وأضاف أنه يمكن الوقوف على الجانب السلبي للتنمية الاقتصادية السريعة غير المصحوبة بتنمية اجتماعية في نمو مدن الكروتون والاحياء الفقيرة في البلدان النامية حيث يوضع عبء مفرط على الخدمات الاجتماعية .

٥ - ومضى يقول إن الواجب يقضي ، كما هو واضح ، أن تسير التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي جنباً إلى جنب من أجل ضمان التمازن الاجتماعي والاستقرار السياسي اللازمين للتنمية الاقتصادية المستدامة . وأضاف أن من شأن مؤتمر قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة تاريخية لوضع برنامج عمل لتحقيق غایاته المشتركة . وقال إن وفده يوافق على القول بضرورة أن ينصب جدول أعمال مؤتمر القمة على الأسباب الجذرية للمشاكل الاجتماعية ، وعلى ترابطها وايجاد التوازن اللازم بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، مثل الفقر والبطالة والتماسك الاجتماعي والديمقراطية وحقوق الإنسان .

٦ - وقال إن تخفيف الفقر يعد من مسائل الصدارة التي تواجه العالم ، وأن ماليزيا ترى بقوه أن الامر يقتضي التزاماً حكومياً قوياً في هذا المجال . وأضاف أن العقبة الرئيسية التي تعيق الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل إزالة الفقر هي محدودية الموارد . ومضى يقول إن نهاية الحرب الباردة أتاحت امكانية تخفيف الميزانيات العسكرية وتكرير هذه الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . إذ أنه يمكن ، حسب تقديرات البنك الدولي ، إتاحة نحو ٤٥ بليون دولار نتيجة تخفيف حالات التوتر ، مما قد يكون له أثر كبير على الجهود العالمية الرامية إلى تخفيف حدة الفقر .

(السيد مازلان ، ماليزيا)

٧ - ومضى يقول إنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يعالج مسألة أثر الدين على الجهدود التي تبذلها الحكومات من أجل رفع مستويات المعيشة . ويمكن إعداد صيغة تشمل إعفاء الدين وتتيح شروط تسديد أكثر مواتاة . كما ينبغي بحث مسألة آثار البيئة غير المواتية للتجارة العالمية . ولقد أكد الجنوب مرارا على أنه لا يستطيع الانعتاق من الفقر والتخلف إلا إذا أزيحت معدلات التبادل التجاري غير المواتية ، والحمائية ، وتذبذب أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة العالمية . وأضاف أن اتمام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ما هي إلا بداية لاصلاح النظام الاقتصادي العالمي .

٨ - وقال إنه ينبغي التسليم بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ناجمة أيضا عن الطيش السياسي لبعض الحكومات ، التي لا ترى أنه يوجد ما يحملها على احترام إرادة الشعب وعلى التمسك بمبادئ الديمقراطية . وأضاف أنه ينبغي دراسة العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية وتحقيق الفقر والتنمية الاجتماعية .

٩ - وقال إنه يوجد اهتمام رئيسي آخر ، لاسيما فيما يتصل بقضايا الشباب . فقد دلت البحوث على أن نمو السكان يعتبر في المناطق التي تعاني من الركود الاقتصادي أكبر منه في المناطق التي شهدت نموا اقتصاديا ، وعلى أن أكبر نسبة من الشباب في العالم توجد في البلدان النامية . واستطرد يقول إن الشباب يمثل امكانية النمو ، فإذا كانت الموارد غير ممتلكة لبرامج الشباب فلا يوجد أي قدر من التخطيط يمكن تنفيذ هذه البرامج .

١٠ - ومضى يقول إنه نسبة لانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية صارت مشاكل الجريمة والمخدرات وادمان الكحول من أسباب تناكل التماสكي الاجتماعي وتقويض معايير المجتمع واحترام السلطة . والواجب يقضي بالوقاية من هذا التدهور الاجتماعي في عالم أخذ يتراربط بشكل متعاظم . ومن أجل ضمان نجاح مؤتمر القمة الاجتماعي ، ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء تعاونا وثيقا ، مسترشدة بروح توافق الآراء .

١١ - السيدة استيفان (الولايات المتحدة الأمريكية) : لاحظت أن الامم المتحدة تحركت بسرعة وفعالية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ الذي أحيلت بمقتضاه السلطة عن منع الجريمة والعدالة الجنائية من لجنة منع الجريمة ومكافحتها ، التي تتالف من الخبراء ، إلى اللجنة الحكومية الدولية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ، التي

(السيدة استيفان ، الولايات المتحدة الأمريكية)

تخضع لسلطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومضت تقول إن اللجنة الجديدة ، التي عقدت أول دورة لها في فيينا في نيسان / أبريل ١٩٩٣ ، واجهت تحدياً يتمثل في إشراك الحكومات في تنفيذ قراراتها ، وفي توجيه دفة عمل فرع منع الجريمة والقضاء الجنائي بحيث تعكس أنشطتها أولويات اللجنة .

١٢ - ومضت تقول إن اللجنة اتخذت فعلاً بعض الخطوات الهامة التي ترمي إلى تقديم مساعدة واقعية للدول الأعضاء . فقد قامت بوضع قرارات تبين الأهداف العامة للبرنامج ، وتغييرات الميزانية الناشئة عن إنشائها ، وأهمية تنسيق الأنشطة المتنافرة . وقالت إن حكومتها ترى أنه ، من أجل تحديد المواضيع ذات الأولوية لعمل فرع الجريمة ، فإن اللجنة قدمت إسهاماً له أهمية حيوية . وأضافت أن تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في فيرساي وفيينا تقتضي الانضباط والالتزام . وأضافت أن فرع الجريمة أعد تقييمًا لأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وسوف يقوم بدراسة مجالات التداخل والاهتمام بغية تعديل الأولويات . وأكدت أن حكومتها ستبذل كل جهد ممكن لضمان أن تقوم اللجنة بإيجاد الطاقة والتركيز اللازمين للتحدى الهائل الذي يواجهها .

١٣ - السيد شيتكتوتي (مالطا) : قال إن حكومته تولي مسألة الشباب اهتماماً خاصاً . ومضى يقول إنه توجد وزارة مسؤولة عن الشباب أنشئت في عام ١٩٩٢ ، بالإضافة إلى مجلس وطني للشباب . وأن هذا المجلس قام بوضع ميثاق بشأن حقوق الشباب لكي يقدم إلى الحكومة ؛ وأن هذا المجلس يرى أنه في ينبغي في أهداف السياسة الوطنية للشباب أن تشمل إتاحة الفرص للاضطلاع بدور بناء في تطوير الأمة ، والنهوض بمستوى القيادات ، والتدريب التقني والمهني ، والبحث على الابتكار ، وغيره روح الاعتماد على الذات .

١٤ - ومضى يقول إن لجنة التنمية الاجتماعية سوف تنظر في مشروع لبرنامج عمل عالمي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده بالإضافة إلى أنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٩٥ . وأضاف أن المجلس الوطني للشباب في مالطا يقترح أن تعتمد الجمعية العامة قراراً يكرر حقوق الشباب ؛ ويكون مماثلاً للقرارات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وبالشيخوخة ، وينص على تحديد عالمي لعبارة "الشباب" . واسترسل يقول إن اعتماد ميثاق لحقوق الشباب سيكون مناسباً على نحو خاص ، نظراً لأن الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب ستتوافق مع الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة . ويمكن أيضاً إعلان يوم دولي للشباب . وأضاف أنه ينبغي تشجيع الدول الأعضاء

(السيد شيتكتوري ، مالطة)

على انشاء مجالس اقليمية للشباب ، كما ينبغي تنسيق انشطة الشباب من قبل وكالة تابعة للأمم المتحدة . واردف أنه يلزم وضع مزيد من التشديد على برامج التبادل الشبابية ، ويمكن إنشاء معهد عالمي لدراسات الشباب لكي يتولى دراسة الشؤون الدولية من هذا المنظور . كما ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للجوع من زاوية آثاره على الشباب . وي ينبغي كذلك النظر في وضع بطاقة دولية للشباب .

١٥ - السيدة كراسيكوفا (اوكرانيا) : أشارت إلى أن الأمم المتحدة كرست منذ محمد قريب قدراً كبيراً من الاهتمام للقضايا الاجتماعية والانسانية . ومضت تقول إن تقرير الأمين العام عن الأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لسنة ٢٠٠١ (A/47/339) وتقريره عن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب (A/47/349) وتقريره عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين (A/47/415) تتبع كلها تحليلاً معمقاً لمشاكل الاجتماعية المشار إليها وتتضمن توصيات بشأن طرق حلها .

١٦ - ومضت تقول إن عام ١٩٩٢ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاجتماعات خطة العمل العالمية للسكان وبرنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين وعقد الأمم المتحدة للمعوقين . وأن الجهد التي تبذلها لجنة التنمية الاجتماعية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة بهدف تنسيق تلك البرامج هي جهود جديرة بالاشادة بها . بيد أن الحالة الدولية الراهنة تقتضي اتخاذ خطوات جديدة وأكثر نشاطاً . وأعلنت أن أوكرانيا تؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية .

١٧ - واستطردت تقول إن من المهم للغاية تحديد البنود التي ينبغي ادراجها في جدول أعمال مؤتمر القمة . وإن الموضوعات ينبغي أن تشمل ، فيما تشمل ، وسائل تزويد السكان بالغذية والمأوى والرعاية الطبية ، وإزالة الامية ، والسياسات الديموغرافية ، وإزالة التمييز على أساس الجنس . وأضافت أن عام ١٩٩٥ ، الذي يصادف الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة ، سيكون عاماً مناسباً لعقد المؤتمر فيه .

١٨ - واستطردت تقول إن المؤتمرات الإقليمية ، مثل المؤتمر المسبق لوزراء الشؤون الاجتماعية المزمع عقده في براتيسلافا في عام ١٩٩٣ ، تشكل خطوة هامة على سبيل الاعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية . وقالت إن هذه التدابير ينبغي أن تسعد البلدان في اعتماد سياسات اجتماعية أفضل على الصعيد الوطني ، وفي تهيئته

(السيدة كراسيكوفا ، اوكرانيا)

مناخ اجتماعي أكثر اتساما بالعدالة ، وفي توفير حياة أكثر مدعاه للسلامة والاستقرار للبشرية ..

١٩ - وأضافت تقول إنه في هذه الحقبة التي تشهد دورة تكنولوجية واسفاء الطابع الدولي على التجارة والتمويل ، فإن الجريمة - وخاصة الجريمة المنظمة - تهدد استقرار الحكومات وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية . وبالرغم من إنجازات الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة ، فإن العديد من الحكومات ترى أن معدل الاجرام متزايد بما يتجاوز قدرات المنظمة . فالأشكال الجديدة التي تمثل في الاجرام الاقتصادي ، مثل غسيل الاموال ، والاتجار بالمخدرات ، وحجم بيع الاسلحة بطريقة غير مشروعة ، والارهاب ، تتطلب كلها جهودا خاما من جانب لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتنسيقا وثيقا مع سائر هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ومن أجل تحقيق نتائج في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ، ينبغي إشراك المجتمع العالمي كله في هذا الجهد .

٢٠ - وأضافت أن بلدان أوروبا الشرقية ، وبصفة خاصة أوكرانيا ، تمر بفتره عصيبة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية . لذلك يلزم المحافظة على توازن ما بين التنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي . وذكرت أن حكومتها تقوم ، في غمار هذه الأزمة الاقتصادية ، بانتهاج سياسات ترمي إلى حماية أكثر شرائح السكان ضعفا . فلقد استن شريع جديد بشأن منع معاشات لكبار السن وحماية المعاوقين وتوفير الرفاه الاجتماعي لضحايا كارثة تشيرنوبيل ، وإعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي ، وزيادة الحد الأدنى للاستحقاقات الاجتماعية للمعمال . كما تجري حاليا صياغة تشريع بشأن مركز قدامس المحاربين والعاملين من أجل ضمان رفاههم الاجتماعي ، ويجري كذلك وضع برامج واسعة النطاق لمعالجة مشكل المعاوقين والمركز الاجتماعي للمرأة والاسر .

٢١ - خلال العقد الماضي ، كانت أوكرانيا تتمتع بأعلى نسبة من كبار السن بين السكان في جميع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا ، ويعود ذلك أساسا إلى استمرار الانخفاض في معدل المواليد . وفي عام ١٩٩٠ ، أخذت أوكرانيا بنظام للإصلاح المعاشي وفي تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، أخذت بنظام لتحديد الأرقام القياسية لاستحقاقات الضمان الاجتماعي . وأضافت أن الميزانية الحالية لا تتضمن اعتمادات كافية لمدفوعات

(السيدة كراسيكوفا ، اوكرانيا)

الضمان الاجتماعي ، الذي بلغ في النصف الثاني من عام ١٩٩١ ما مقداره ٥٠ بليون روبل . وذكرت أن ما يقرب من ١٤ مليون من المسنين والعمال غير المهرة ، أي قرابة ثلث سكان أوكرانيا ، يقضون استحقاقات ضمان اجتماعي من نوع ما . غير أن التدابير الجديدة لحماية الرفاه الاجتماعي للسكان ليس لها سوى أثر ضئيل على المستوى العام للمعيشة ، وذلك لأنها لا تستطيع مكافحة آثار الانتقال إلى اقتصاد سوقي حيث تعتبر بعض الأسعار غير خاصة للتنظيم .

٢٢ - ذكرت أنه اعتمدت أيضاً تشريعات جديدة في مجال العمالة . فلقد حجزت ثلاثمائة وخمسون ألف وظيفة لأفراد لا يستطيعون المنافسة في سوق العمل . وأنشئت قرابة ١٥٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة وأعدت برامج لتدريب العمال على الوظائف الجديدة ولزيادة مهاراتهم . خلال النصف الأول من عام ١٩٩١ ، استقبلت مراكز العمالة ٣٣٤ شخص يبحثون عن العمل . ووفرت وظائف لأكثر من نصف هؤلاء ، بينما سجل ٩٩٠٠ كعاطلين وهم يقضون استحقاقات بطالة . وفي الوقت الحاضر يوجد ٢١٧٠٠ من العاطلين . وإن سوق العمل الحالي يعد أسوأ مما كان متوقعاً نظراً للتغيرات في إنشاء آليات السوق الحرة ، ومن المتوقع حدوث المزيد من البطالة في ١٩٩٢ . وذكرت أن مسألة الانضمام إلى عضوية اثنتين من اتفاقيات منظمة العمل الدولية هي محل درama في الوقت الحاضر .

٢٣ - قالت إن أوكرانيا تواجه مشكلة خامدة تتمثل في العودة المتوقعة إلى كري米ا لأشخاص أبعدوا خلال فترة ستالين . إذ أن من المتوقع أن يعود إلى كري米ا قرابة ٥٠٠ من التatars واليونانيين والأرمنيين والالمانيين وآخرون من قوميات أخرى . إذ أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي ، وقع عبء المسؤولية عن حل المشاكل السياسية والمالية والتنظيمية وغيرها من المشاكل المتعلقة بهؤلاء السكان على عاتق أوكرانيا وجمهورية كري米ا . وذكرت أنه سيجري تخصيص قرابة ٧ بلايين روبل لإنشاء المدن والمساكن والوظائف اللازمة ولتوفير المساعدة المادية للمعائدين .

٢٤ - واستطردت تقول إنه مهما كانت صعوبة الانتقال إلى اقتصاد سوقي ، فإن أوكرانيا وجمهورية كري米ا المتمتعة بالاستقلال الذاتي ستواصلن فعل كل ما هو ممكن من أجل ضمان إعادة العدالة للشعبين المذكورين . ومن أجل ضمان الرفاه الاجتماعي للسكان ، فإن من الضروري تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية تنفيذاً فعالاً والتغلب على الأزمة الاقتصادية الحالية .

٢٥ - السيد كوشرو (جمهورية ايران الاسلامية) : قال إن وفده يود أن يبني تعليقات على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/١٩٩٢ و ٢٤/١٩٩٢ ، و ٢٤/١٩٩٣ المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية . ومضى يقول إن الجرائم المختلفة التي توجد في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو تقتضي تحليلًا متعمقاً . فالاسباب الجذرية للجريمة تكمن في الفالب في الفقر الشعافي والاقتصادي ، وهو ما يمكن الوقاية منه عن طريق اعتماد نهج مسؤول إزاء الأخلاق والتنمية .

٢٦ - وقال إن الجريمة المنظمة ، التي تغدو قوية بما يكفي لتهديد استقرار الحكومات ، هي مشكلة عالمية ، وإن حلها يقتضي مسؤولية شاملة ومتقاسمة . واستطرد يقول إن التخطيط المتكامل ينبغي أن يشمل القيم الاجتماعية والدينية والاسرية من أجل ضمان زيادة قوة الوسائل الرسمية وغير الرسمية للتحكم الاجتماعي ، وتدريب موظفي إنفاذ القوانين بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحرمان المجرمين المحتملين من فوائد حصلاتهم . وفي ميدان الاتجار بالمخدرات ، فإن التنمية الاقتصادية والعملية البديلة للمزارعين والمنتجين والمتاجرين ، بالإضافة إلى المحاولات التي تبذلها البلدان الصناعية لطبع جماح توزيعها ، هي من أولى الخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل مكافحة الجريمة المنظمة .

٢٧ - وقال إن حكومته تكافح مشكلة المخدرات بكل ما لديها من قوة ، وإن الأمل يحدوها في أن يؤدي التعاون الوثيق مع لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ، بالإضافة إلى المساعدة المقدمة من البلدان المجاورة ، إلى تمكينها من معالجة هذا الطاعون الخطير للغاية . وأعلن أن حكومته تؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة بيانات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية . وأضاف أن قواعد البيانات المتعلقة بالآثار الفنية المسرقة وبشبكات المتاجرين بالمخدرات تستحق أن تولى اهتماماً خاصاً .

٢٨ - وأعلن أن حكومته على استعداد لاقتراح ما لديها من خبرة ومعلومات مع الحكومات المهمة ، خاصة البلدان المجاورة ، وكيانات الأمم المتحدة وفقاً لقرارات المجلس . وذكر أن حكومته أنشأت لجنة وطنية معنية بمنع الجريمة داخل الجهاز التقليدي وأن هذه اللجنة تصب عملها على إقامة العدل للجنس وعلى تعديل القانون

(السيد كوشرو ، جمهورية  
إيران الإسلامية)

الجنائي . وقال إن هذه اللجنة تشدد على ضرورة تعزيز الاتفاques الثنائية المتعلقة بتبادل المجرمين كي يتتسن بذلك وضع الاساس اللازم لضمان العقوبة .

٣٩ - وفيما يتعلق بالزيادة التي طرأت منذ عهد قريب في عدد دول آسيا الوسطى ، قال إن من الضروري معالجة مسألة منع الجريمة في هذه المنطقة ، مع مراعاة التشابه الثقافي ، والتعاون الإقليمي القائم ، وبصفة خاصة ، تعاظم خطر الاتجار بالمخدرات هناك . ومضى يقول إن إنشاء معهد جديد دون إقليمي تابع للأمم المتحدة في هذا الجزء من آسيا من شأنه أن يشكل إسهاماً كبيراً ، خاصة عن طريق التعاون الوثيق مع معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الأقصى (UNAFEL) الذي يوجد مقره في اليابان ، والمركز العربي للدراسات والتدريب في مجال الأمن الذي يوجد مقره في المملكة العربية السعودية . وقال إن حكومته تعرض أيضاً أن تقوم بدور الاتصال في المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في إقليم آسيا ، كي يتتوسع بذلك نطاق تبادل المعلومات بين جمهورية إيران الإسلامية والبلدان المجاورة وأن تساعد في كشف تحركات المجرمين ، خاصة في أوساط مهربى المخدرات . وأضاف أن حكومته تتطلع إلى دراسة هذااقتراح في اجتماع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في إقليم آسيا المزعزع عقده في طهران في عام ١٩٩٣ وهي توأمة للتتوسيع في هذه المسألة مع الدول المهتمة ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية . وأضاف أن بلده تتطلع كذلك إلى تعاون أوشقي مع شركائها في منظمة التعاون الاقتصادي في ميدان منع الجريمة والعدالة القضائية ..

٤٠ - ومضى يقول إن الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة التابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المزعزع عقده في عام ١٩٩٥ تقتضي عنصرين هامين : فأولاً ، ضرورة النشر المبكر للوثائق ذات الصلة المزعزع توزيعها مقدماً فيما يتعلق بالاجتماعات التحضيرية الإقليمية . وفي هذا الصدد أشاد بمبادرة الأمانة العامة الرامية إلى إعداد دليل مناقشة لتقديمه إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية المتعلقة بموضوعات المؤتمر التابع ، ومشروع النظام الداخلي للمؤتمر التابع ، الذي يرد في تقرير الأمين العام (A/47/399 ، الفقرة ٧٦) .

٤١ - وثانياً ، ينبغي لجميع الكيانات والمنظمات المعنية ، وخاصة المنظمات غير الحكومية وأرباب المصالح المهنية والاكاديمية من جميع أنحاء العالم ، أن يسهموا في

(السيد كوشرو ، جمهورية  
ایران الاسلامیة)

الاعمال التحضيرية للمؤتمر التاسع . وقال إن جمهورية ایران الاسلامیة ، التي نظر المجلس في عرضها استضافة المؤتمر التاسع ، تود أن تعلن استعدادها بوصفها عضوا في اللجنة للعمل الجاد والتعاون الشامل مع أعضاء اللجنة من أجل التوصل إلى جدول أعمال مؤقت شامل للمؤتمر على أساس توافق الآراء .

٣٢ - تولى السيد ديكاني (هنغاريا) ، نائب الرئيس ، رئاسة الجلسة .

٣٣ - السيدة خانوم (بنغلاديش) : قالت إن قضية التنمية الاجتماعية ، التي أهملت خلال حقبة الحرب الباردة ، برزت كتحد جديد . بيد أن التقدم في هذه الناحية يتوقف على تحسين الاحوال الاقتصادية . إذ أن أوجه الاجحاف الاجتماعي - الاقتصادي بين الأغنياء والفقراe زادت خلال العقود الأخيرة ، فيما بين الدول وفي داخلها على حد سواء .

٣٤ - ومضت تقول إن تحديات التنمية الاجتماعية في بنغلاديش هي نفس التحديات التي تواجه أقل البلدان نموا . وأضافت أن الحكومة ملتزمة بتحسين مستوى المعيشة ، وذلك في المقام الأول بتلبية الاحتياجات الأساسية المتمثلة في المأكل والملبس والمأوى . وإن تحسين الفقر ، وتوليد العمالة والاعتماد على الذات عن طريق تنمية الموارد البشرية هي الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الحالية . وأن المشاريع الاجتماعية توجه أساسا إلى الفئات الريفية - من لا يملكون الأراضي ومزارع المزارعين والمرأة والشباب والمعوقين - مع التأكيد على المشاركة المجتمعية عن طريق التخطيط وتعبئة الموارد على الصعيد المحلي . وذكرت أنه بدأ تنفيذ مشروع متكامل لتطوير القرى ، وكذلك برنامج للتعليم الأولى الإلزامي يستهدف التغطية الشاملة بحلول عام ٢٠٠٠ . وأضافت أن برامج محو الأمية والتدريب المهني للكبار تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية البشرية . وقالت إن الحكومة قبلت أيضاً الهدف العالمي المتمثل في توفير "المحنة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ، بوصفه هدفا وطنيا في مجال الصحة ، مع وضع تشديد خاص على المرأة والطفل . ومن أجل تحقيق الانتفاع الأمثل بالموارد ، منحت أولوية عالية للتنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المعنية ، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

(السيدة خانوم ، بنغلاديش)

٣٥ - قالت إن بنغلاديش أكدت من جديد التزامها التام برفاه المعوقين ، وهي تؤيد تماماً توصية الأمين العام بشأن وضع خطة وطنية وطويلة الأجل للعمل الإيجابي خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢ .

٣٦ - ومضت تقول في حين أن المشاكل ذات الصلة بالشيخوخة لم تصبح حادة بعد في بنغلاديش نظراً لكون كبار السن يتمتعون بمركز يقوم على�احترام داخل الأسرة والمجتمع ، فإن بلدنا يعترف بالحاجة إلى إشراك كبار السن في التنمية كمستفيدون وعناصر ناشطة .

٣٧ - وقال إن من الضروري اتخاذ تدابير متضاغرة على كافة المستويات من أجل تعزيز طاقات الشباب . وذكرت أن الشباب في بنغلاديش يشكلون ثلث السكان ، وأنه اعتمدت سياسة وطنية بشأن الشباب تقوم على برامج للتعليم المحدد وتطوير المهارات وتوفير العمالة والاستجمام والمشاركة المجتمعية . كما جرى تشجيع برامج الحوار والتباين بين المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية للشباب . وقالت إن بنغلاديش ممتنة لحكومة النمسا لمساعدتها في إتاحة فرص العمالة للعديد من الشباب .

٣٨ - ومضت تقول إن روح التفاوؤل التي سادت عقب نهاية حالات التوتر بين الشرق والغرب أخذت تختبو ، لذلك يلزم بذلك جهود دولية متضاغرة لمواصلة الاتجاه نحو الديمقراتية ، بوصفها شرطاً مسبقاً لتهيئة الأحوال الازمة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة . ومضت تقول إن المهمة المتمثلة في تحويل المجتمعات بهذه ضمان إتاحة فرص متساوية للجميع تستدعي إعداد برنامج عالمي جيد للمباغة والتنسيق تشارك فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ، بما في ذلك الأمم المتحدة . وأضافت أن الأمر يقتضي التوجيه السياسي على أعلى مستوى . وأعلنت أن وفدها يؤيد لذلك تأييداً تاماً الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ وهو على استعداد للاشتراك فيه بدءاً من المرحلة التحضيرية .

٣٩ - وقال إنها بالإضافة إلى تأييد الجهد الدولي ترى أن المسؤولية عن التحسين الاجتماعي تقع أساساً على عاتق الحكومات . بيد أن أقل البلدان نمواً ليست في وضع يمكنها من عكس الاتجاه الحالي نظراً لأنعدام بيئة اقتصادية خارجية مواتية وما يكفي من المساعدة الدولية .

## ٤٠ - استانف السيد كرنكل (النمسا) رئاسة الجلسة .

٤١ - السيدة اكيتو اوريتا ( الفلبين ) : قالت إن بعد الاجتماع للتنمية ، وهو الان أكثر تركيزا ، يستدعي تجديد الجهود من أجل إيقاف التدهور البيئي ، ومكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ومنع الجريمة ، وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، واتخاذ تدابير إيجابية لصالح الفئات الهامشية للمجتمع . وهي لذلك ترحب بعقد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، خلال السنوات الثلاث المقبلة ، ومؤتمرات الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة . وقالت إنها تتطلع إلى الاحتفال بالسنة الدولية للاسرة في عام ١٩٩٤ ، كما ترحب بمفعة خاصة بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ ، وهومبادرة جديرة بالإشادة بها من جانب السيد سومافيا ، سفير شيلي . وقالت إن حكومة الفلبين ظلت تعرب باستمرار عن التزامها بتحقيق العدالة الاجتماعية في جميع مراحل التنمية الوطنية .

٤٢ - وأضافت أن سياسة الفلبين بشأن العجز تتضمن ثلاث سمات تتسم بأهمية خاصة . فال الأول هي استجابتها الفريدة لتحديات عقد الأمم المتحدة للمعوقين ، وذلك باستثناء نص دستوري لحماية المعوقين ، وكفالة حقوقهم في التمثيل في الكونغرس ، واعتماد "وثيقة عظمى بشأن العجز" تتيح على عقوبات على أفعال التمييز ضد المصابين بحالات عجز . وأما السمة الثانية فهي التشديد على منع العجز في البرامج والمشاريع ذات الصلة ، والثالثة هي اشتراك الفلبين اشتراكاً نشطاً في المحافل الدولية التي تتناول المسائل ذات الصلة بالعجز ، كما يتجلى من دورها الرائد في تقديم قرارات اللجنة الثالثة المتعلقة بحالات العجز وفي اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عهد قريب لمقرر يدعو إلى تمديد فترة صندوق الأمم المتحدة الاستثماري بشأن حالات العجز .

٤٣ - ومضتقول إن مشروع القرار المزمع تقديمه في الدورة الحالية للجمعية العامة ينبغي أن يعكس تطلعات وأولويات المعوقين أنفسهم ، وأن يعيد تأكيد حقوقهم في الكرامة الإنسانية الأساسية ، على أساس الاحترام الحقيقي للاستقلال المؤمل في الإنسان ، كما يتجلى من الحكم المتعلق بالمساواة في الفرص الاجتماعية والاقتصادية . وقالت إن على الحكومات ، فضلاً عن ذلك ، أن تأخذ في الاعتبار الصلة الوثيقة بين العوامل المتمثلة في العجز والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لدى تخطيط البرامج الوطنية المتعلقة

(السيدة اكيتو اوريتا ، الفلبين)

بحالات العجز ، وأن تلزم نفسها بتنفيذ هذه البرامج . وذكرت أن الفلبين قامت ، على الصعيد الإقليمي ، باقتراح دراسة عن إمكانية جعل اهتمامات لمعوقين مجالا للتعاون فيما بين أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) .

٤٤ - وقالت إن استراتيجيات الفلبين بشأن الشيخوخة صفت بروح خطة العمل الدولية للشيخوخة ، ولكنها تقوم على حضارة الفلبين وقيمها الأسرية التي تؤكد على الترابط ، وروابط الأسر المتلاحمه وعلاقات العشيرة الممتدة . وذكرت أن ٣ في المائة فقط من المسنين في الفلبين يعيشون لوحدهم أو في بيوت للمسنين .

٤٥ - وقالت إن الشباب لا يزالون يشكلون قطاعا هاماً وضعيفاً من بين قطاعات المجتمع ، خاصة في البلدان النامية . وأن العديد من هذه البلدان واجه معوقات في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتخطيط برامج وسياسات الشباب ، التي حدث ميل ، في السياق الاقتصادي الحالي ، إلى اخضاعها لأولويات أخرى . وبإضافة إلى الحكم الدستوري المتعلق بتعزيز وحماية رفاه الشباب ، جرى اعتماد خطة عمل بعنوان "أطفال الفلبين : عام ٢٠٠٠ وما بعده" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ . وقالت إن خطة العمل تتماشى مع التزام البلد بالإعلان العالمي بشأن بقاء الطفل وحمايته ونمائه وبأحكام اتفاقية حقوق الطفل .

٤٦ - وقالت إن الفلبين ، بوصفها من مقدمي قرار الجمعية العامة المتعلقة بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية أخذت على عاتقها أن تشارك اشتراكاً نشطاً في الأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر وقد عرضت استضافة اجتماع إقليمي لهذا الغرض .

٤٧ - السيدة الزويسكي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)) : قالت إن فكرة تحقيق شكل من أشكال التنمية التي تقوم على المساواة وتكون مستدامة وموجهة نحو الإنسان قد وجدت قبولاً واسعاً النطاق ، كما يتجلّى من الاقتراح المتعلق بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية مما ينبغي أن يفضي ، عقب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وكذلك المؤتمر العالمي المسبق بشأن حقوق الإنسان ، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية وبالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، إلى تحسين التكامل بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمنظومات الأمم المتحدة وتحسين تنسيق استراتيجيات التي تأخذ بها المؤسسات التي تعتبر جزءاً

(السيدة الزويسي)

من المنظمة . وقالت إن السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي المتكاملين ظلا من الاهتمامات الشابة لليونسكو .

٤٨ - ومضت تقول إنه في هذا الوقت الذي تتوقع فيه الدول الأعضاء من الوكالات المتخصصة أن تقوم بتطوير خدماتها الاستشارية ، فإن عمل اللجان العالمية التي أنشئت منذ عهد قريب برعاية اليونسكو سوف يكتسب أهمية كبيرة . ومثال ذلك أن اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية التي أنشأتها اليونسكو ، على سبيل التركيز على النهج الجديد إزاء التنمية ، تستجيب لتجدد كبير خلال القرن المقبل ، لأن أحد المجالات التي سوف يركز عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية هو تعزيز التماص الاجتماعي ، والتنمية ذات البعد الثقافي هي أولوية عليا للبلدان النامية .

٤٩ - وهناك لجنة عالمية أخرى أنشأتها اليونسكو ، معنية بالتعليم في القرن الحادي والعشرين ، سوف تقوم بمساعدة توصيات ذات طابع عملي بشأن التجديد على كافة المستويات على جوانب التعليم وسوف تحاول أن تجيب على السؤال الأساسي التالي : أي نوع من التعليم لاي نوع من المجتمعات ؟ وقد وافق منذ عهد قريب على إنشاء لجنة أخرى تكون معنية بالسكان ونوعية حياة الإنسان ، برعاية اليونسكو ؛ وتشكل استنتاجاتها وتصنيفاتها إسهاما حاسما في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقترن .

٥٠ - ذكرت أن الهيئات الإدارية لليونسكو قامت منذ عهد قريب بالنظر في دراسة جدوى لتحديد مدى استمرار وضع برنامج حكومي دولي للعلوم الاجتماعية داخل المنظمة . وبينفي أن يكون هذا البرنامج جيد التركيز وواقعي ويستجيب لما لليونسكو من ولاية فريدة داخل منظمة الأمم المتحدة في ميدان العلوم الاجتماعية . وأضافت أن من شأن هذا البرنامج أن يساعد على تعزيز التعاون الدولي والقدرات العلمية والمؤسسية والسياسات ذات الصلة ، وأن يستجيب لاحتياج المتمثل في بحوث العلوم الاجتماعية وبصفتها مدخلا ضروريا في التنمية الاجتماعية والثقافية وأن يعزز ما للبلدان من قدرات في مجالات البحث والتدريب والإعلام وعمليات التبادل على الصعيد الوطني . وأضافت أن جدوى هذا البرنامج تقوم أيضا على الفعالية الشابة لبرامج حكومية دولية أخرى ترعاها اليونسكو .

(السيدة الزويسكي)

٥١ - واختتم قائلة إن إسهام اليونسكو في التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تعزيز البرامج الاجتماعية والانسانية يشمل أيضاً الانشطة التحضيرية للسنة الدولية للأسرة ، التي أولتها المنظمة أهمية كبيرة .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠